

الهجرة غير الشرعية (دراسة حالة - جمهورية مصر العربية)

أستاذ ربان, هشام محمود هلال
مدير مركز شئون الخريجين البحريين
الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري
Hhelal2000@aast.edu

ربان/عمر محمد فؤاد فريد
محاضر بمعهد السلامة البحرية
الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري
captainfarid@gmail.com

المستخلص

تعد الهجرة غير الشرعية ظاهرة عالمية موجودة في كثير من دول العالم، فعلى الرغم من أن هناك إجماع على أن أسباب تنامي هذه الظاهرة يرجع في الأساس إلى النواحي الاقتصادية، إلا أن الأوضاع السياسية والاجتماعية تلعب دورها في ذلك و من الواضح أن البلدان الطاردة أو تلك التي تشهد هجرة غير شرعية منها إلى بلدان أخرى، هي دول تفتقر إلى التنمية وتعاني من قلة فرص العمل، و انخفاض الأجور ومستويات المعيشة، فضلاً عن ذلك، فإنها تعاني من البطالة التي يعاني من وطأتها عدد كبير من السكان، وخاصة الشباب و منهم الحاصلين على مؤهلات جامعية.

لذلك فإن الهجرة غير الشرعية تعتبر رابع أكبر تجارة غير مشروعة في العالم بعد تهريب السلاح والإتجار في المخدرات والإتجار بالبشر حيث تقدر عوائدها ذات النشاط الإجرامى بملايين الدولارات سنوياً، وتعد هذه الممارسة شكلاً من أشكال الجريمة المنظمة عابرة الحدود التي اتسع نطاقها بشكل ملحوظ خلال الحقبة الأخيرة والتي يتم بمقتضاها سنوياً نقل الآلاف من البشر عبر الحدود الدولية أو داخل حدود الدول بغرض تهريب المهاجرين، كما أنها تتسبب بموت الآلاف من المهاجرين غير الشرعيين عند محاولتهم اقتحام الحدود خاصة عن طريق البحر .

تناقش هذه الورقة البحثية تعريف ظاهرة الهجرة غير الشرعية والأسباب التي تؤدي إلى إزدياد هذه الظاهرة بصورة كبيرة والطرق المتبعة للمهربين بالدول الأفريقية وخاصة مصر والعوامل المساهمة في إنتشارها ووضع التدابير الكفيلة بردع وقمع المهربين والقضاء على هذه الظاهرة التي تؤثر سلباً على تدفقات الهجرة الشرعية. كما تتعرض لنزوح المهاجرين غير الشرعيين من بعض الدول الأفريقية إلى مصر للهجرة أو الإستعداد للهجرة إلى دول جنوب أوروبا.

الكلمات الدالة:

الدول المصدرة – دول المقصد - الجريمة المنظمة – مكافحة الظاهرة

1 - مقدمة:

تمثل الهجرة واحدة من أهم القضايا التي تحتل صدارة الاهتمامات الوطنية والدولية في الوقت الحالي، كما أن الهجرة غير الشرعية (أو السرية) تعتبر ظاهرة عالمية موجودة في كثير من الدول، والتي تحظى باهتمام كبير فبالرغم من تعدد الأسباب المؤدية إلى هذه الظاهرة، إلا أن الدوافع الاقتصادية تأتي في مقدمة هذه الأسباب. ويتضح ذلك من التباين الكبير في المستوى الاقتصادي بين البلدان المصدرة للمهاجرين، والتي تشهد - غالبًا - افتقارًا إلى عمليات التنمية، وقلة فرص العمل، وانخفاض الأجور ومستويات المعيشة، وما يقابله من ارتفاع مستوى المعيشة في دول أخرى (ما يطلق عليها دول المقصد) ، والحاجة إلى الأيدي العاملة في الدول المستقبلية للمهاجرين، فالفوارق الاقتصادية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، وتدهور الأوضاع الأمنية والاقتصادية في العديد من دول العالم الثالث بعد أن تعثرت مشاريع التنمية، وتواجد قضايا أقليات ونزاعات إقليمية، إلى جانب انتشار الفقر والبطالة وحوادث الكثير من الكوارث الطبيعية المتمثلة في الزلازل والفيضانات والجفاف أدت جميعها إلى تنامي هذه الظاهرة.

بالنظر إلى دول شمال أفريقيا وعلى وجه الخصوص جمهورية مصر العربية فقد تضافرت عدة عوامل لتصبح الهجرة غير شرعية للشباب المصري بمثابة ظاهرة، ولعل أهمها ارتفاع مستويات الفقر وتدهور الأوضاع الاقتصادية وتفشي البطالة وعدم توافر فرص عمل وفقدان الشباب الأمل في إيجاد فرص العمل سواء في تخصصاتهم أو حتى في غيرها التي أصبح البحث عنها كالحلم الذي يلوح من بعيد ولا يستطيع احد تداركه، فقد زادت نسبة البطالة خلال الأعوام الماضية، حيث وصلت إلى 10% عام 2002 ، وفي عام 2003 زادت النسبة إلى 10.7% ، وزادت عام 2010 إلى أكثر من 11% (من المتوقع أن تكون تخطت هذه النسبة عام 2011)، لذلك فإن الشباب يتجه إلى الهجرة غير الشرعية. بالإضافة إلى أنه قد اشتدت في الفترة الأخيرة ردود الفعل في مصر بعد غرق وفقدان حوالي 147 مصريًا في مياه البحر المتوسط وقبالة السواحل الإيطالية تحديدًا؛ حيث كشفت تلك الحادثة عن وجود عصابات لتسفير الشباب للخارج بطريقة غير شرعية بل وبطريقة أشبه بالانتحار الجماعي في ظل ضعف وقدم وتهالك السفن أو المراكب التي تحملهم.

على الرغم من أنه في ضوء توقيع اتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية وسياسات الجوار، فمن الضروري تعميق الحوار والتشاور بين البلدان المصدرة للعمالة والبلدان المستقبلية لها حول أسباب ودوافع الهجرة وليس فقط من باب القضاء على تيارات الهجرة غير الشرعية، وإنما وفق رؤية شمولية واضحة المعالم تساعد في اتخاذ

إجراءات تنموية حقيقية تفتح المجال لشراكة حقيقية تأخذ بعين الاعتبار تشابك المصالح وتبادل المنافع بشكل متوازن بين الطرفين المصري والأوروبي، وفي إطار التطرق إلى موضوعات الهجرة والهجرة غير الشرعية.

2 - تعريف وتاريخ الهجرة غير الشرعية

عرفت المجتمعات البشرية الهجرة منذ القدم حيث ساهمت تلك الظاهرة في تكوين الشعوب والدول كما نعرفها الآن، فمنذ زمن بعيد فكر الإنسان في الانتقال إلى مكان آخر سعياً وراء مصادر المياه أو الزراعة ثم مع تقدم العصور أصبحت الهجرة بحثاً عن فرص الربح وحياة أفضل، كما لعبت الحروب والاستعمارات دوراً هاماً في نقل الفئات البشرية من مكان إلى آخر فقد عرف التاريخ موجات من الهجرة بعضها إرادية والأخرى قسرية.

1-2 تعريف الهجرة عموماً:

تعرف الهجرة بصفة عامة والهجرة الدولية بصفة خاصة على أنها حركة الأشخاص في الوقت والزمن والتي تؤدي إلى الانتقال من دول المصدر بحثاً عن ظروف معيشية أحسن سياسية، أو اقتصادية أو اجتماعية في الدول المستقبلية للمهاجرين أو بتعريف آخر يمكن اعتبار الهجرة هي نزوح بعض الأشخاص سواء بصورة فردية أو على شكل تجمعات للانتقال من مكان يعتبره هؤلاء الأشخاص غير مناسب لهم للعيش به إلى مكان آخر يرون فيه معيشة أفضل سواء من الناحية الاقتصادية أو السياسية وقد يلجأ هؤلاء الأشخاص للهجرة بطريقة شرعية أن استطاعوا وإلا سيسلكون الهجرة بطريقة غير شرعية.

2-2 تاريخ الهجرة:

الهجرة الدولية أي الانتقال من دولة إلى أخرى معروفة منذ القديم لكن بصورة أخرى غير التي نعرفها في وقتنا هذا، ومن أهم المراحل التي عرفها تاريخ الهجرة تجارة العبيد التي قامت بنقل الملايين من الأفارقة إلى العالم الجديد. حيث عرفت هذه المرحلة بنزوح الشعوب إلى العالم الجديد وذلك لبناء حياة أفضل واستيطان أمريكا وهناك عدة عوامل ساهمت في ذلك:

- الثورة الصناعية التي أحدثت فرق كبير في التقدم بين مختلف الدول الأوروبية.
- تطور وسائل النقل.
- التغيرات الجغرافية.

الجدول رقم (1) يوضح النسب المئوية لأعداد ضحايا تجارة العبيد خلال الحقبة الماضية.

جدول رقم (1) تقديرات بالنسبة المئوية لعدد ضحايا تجارة العبيد «المجموع بالآلاف من الأفراد».

التجارة العربية		التجارة عبر الأطلسية	البيان
الشرقية	الصحراوية		
40.0	54.4	-	1450-650
--	10.3	2.9	1600-1451
60.0	9.5	14.0	1700-1601
--	9.6	63.3	1810-1701
--	16.2	19.8	1870-1811
100.00	100.0	100.00	المجموع %
4100.00	7450.0	9566.1	مجموع أعداد الذين وصلوا على قيد الحياة
900.00	1565.0	1688.1	الخسائر
5000.0	9015.0	11254.2	المجموع الذي انطلق

Source: (B.Etemad, 2002)

حيث بعد عام 1900، غادر 41 مليون أوروبي دولهم (مع العلم أن 33 مليون منهم من بريطانيا إنجلترا، أيرلندا، سكوتلندا، إيطاليا، المجر، النمسا) إلى العالم الجديد.

جدول رقم (2) تدفقات الهجرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية سنويا.

الهجرة الجديدة	الهجرة القديمة	البيان
2300	254300	1850-1846

37400	308400	1870-1866
330500	407200	1890-1886
1114.300	322300	1910-1906

Source: Histoire des populations d'Europe, 1997, vol. 2, p. 248.

فاكتشاف القارة الأمريكية أدى إلى تدفقات الهجرة المستمرة, فبعد التدفقات من الدول الأوروبية الغنية جاءت التدفقات من الدول الإسكندنافية ودول الشمال الأوروبي, وبعد عام 1880 عرفت أمريكا موجات من المهاجرين نحو الجنوب «الأرجنتين والبرازيل» وشمالاً إلى كندا.

3 - الهجرة غير الشرعية:

عرفت السنوات الأخيرة تأزم الأوضاع في دول العالم الثالث من عدم الاستقرار السياسي بالإضافة إلى تدهور كل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية مما أدى إلى رغبة الملايين من الأشخاص في الانتقال إلى العالم المتقدم حيث الأوضاع مستقرة والأمن سائد, وذلك بحثاً عن حياة أفضل وعمل شريف إلا أن الدول المتقدمة عملت على بناء جدران حولها وتشدت في إجراءات الهجرة وأصبح الدخول إليها أمراً في بالغ الصعوبة.

ونظراً إلى صعوبة الطرق الشرعية للدخول إلى الدول المتقدمة أتجه المهاجرين إلى شبكات تهريب المهاجرين وأصبحوا يعبرون الصحراء والبحر في ظروف خطيرة معرضين أنفسهم لكثير من الاعتداءات والمعاملات غير الإنسانية من طرف السلطات والمهربين أنفسهم, حيث يموت الآلاف سنوياً في سعيهم إلى حياة أفضل.

3-1 الإتجار بالبشر وتهريب المهاجرين

الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين (الهجرة غير الشرعية) جريمتين مختلفتين ومستقلتين لكل واحدة سماتها وخصائصها.

• تعريف الاتجار بالبشر:

يقصد بالاتجار بالبشر تجنيد أشخاص أو نقلهم أو تنقلهم أو إيوائهم أو استقبالهم بواسطة التهديد بالقوة أو استعمالها أو غير ذلك من أشكال القسر والاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو استغلال السلطة أو استغلال حالة استضعاف أو إعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر لغرض الاستغلال يشمل الاستغلال كحد أدنى استغلال الغير أو سائر أشكال الاستغلال الجنسي أو السخرة أو الخدمة قسراً أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق أو الاستعباد أو نزع الأعضاء البشرية.

• تعريف تهريب المهاجرين:

يقصد بتهريب المهاجرين تدبير الدخول غير المشروع لأحد الأشخاص إلى دولة لا يكون ذلك الشخص من مواطنيها أو من المقيمين الدائمين فيها، وذلك من أجل الحصول بصورة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى. (المادة 3 من بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية)

يقصد بتعبير «الدخول غير المشروع» عبور الحدود دون التقيد بالشروط اللازمة للدخول المشروع إلى الدولة المستقبلة.

2 3 العوامل المساهمة في إنتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية

قوام وأساس الهجرة غير الشرعية هو الرغبة في حياة أفضل والفرار من الظروف الصعبة سواء كانت ظروف اقتصادية أو سياسية التي تعرفها معظم دول العالم خاصة في عصر العولمة والتكنولوجيا، كما تستجيب لطلب متزايد من الدول الصناعية الغنية للحصول على أيدي عاملة رخيصة ومطبعة وأيضاً تقبل العمل في بعض المهن التي لا يرغب مواطنيها من القيام بها كالعامل في المزارع والورشات وغيرها من الأعمال الشاقة، ومن ثم فهناك مجموعة من العوامل التي تؤثر على العرض والطلب عليه وتشجع على نمو هذه الظاهرة بصورة مستمرة حيث تسبب في ترك الملايين من الرجال والنساء لدولهم بحثاً عن الرزق وحياة أفضل وذلك رغم مخاطر السفر، مما يجعل مكافحة هذه الجريمة أمراً في بالغ الصعوبة، ويمكن تقسيم هذه العوامل من وجهة نظر الباحثين إلى عوامل اقتصادية وسياسية وقانونية وعوامل اجتماعية.

أولاً: عوامل إقتصادية

تبرز العوامل الاقتصادية من خلال القراءات والشواهد لظاهرة الهجرة غير الشرعية على أنها عادة ما تكون السبب الرئيسي لتلك الظاهرة، وهناك العديد من العوامل الاقتصادية التي أدت إلى انتشار هذه الظاهرة، وللتطرق لهذه العوامل لابد من البدء من العامل الرئيسي الذي أدى إلى ظهورها والمتمثل في العولمة.

أ - العولمة

تعنى العولمة إزالة الحدود الإقتصادية والعلمية والمعرفية بين الدول ليكون العالم أشبه ما يكون بسوق واحد تضم عدة أسواق ذات خصائص ومواصفات تعكس خصوصية أقاليمها من ناحية, كما تعكس المتطلبات التي يفرضها التكامل الإقتصادى العالمى من ناحية أخرى, حيث تقوم العولمة على إستخدام مبدأ تدمير البناء أى تدمير القديم وبناء الجديد فى وقت واحد, إعتمادا على السرعة الهائلة التي يتحرك بها رأس المال عابرا الحدود ذهابا وإيابا وتسارع التحولات التكنولوجية والتطور السريع فى أساليب الإدارة والتسويق وإتجاه معظم المجتمعات إلى إعادة تنظيم هيكلها ومؤسساتها لتتلائم مع كل هذه التطورات وتتأقلم مع هذه الشركات غير المألوفة فى التحول والتطور. (عبد العظيم, 2005)

ب - الفقر

وهو التحدى الأكبر لشعوب العالم وفقا لتقارير برنامج الأمم المتحدة للتنمية UNDP حاليا أن 1 مليار و300 مليون شخص يعيشون بأقل من 1 دولار يوميا, بالإضافة إلى أنه فى نهاية التسعينات كان 85% من الدخل العالمى ملك 5/1 سكان العالم, و20% من سكان العالم يستهلكون 90% من ثروات العالم (Cabral, 2001).

ت - تطور وسائل الإتصال

ساهم تطور وسائل الإتصال فى سهولة نقل المعلومات وتحول العالم إلى قرية صغيرة حيث اصبح بإمكانية كل شخص معرفة كيفية العيش فى دولة أخرى ومقارنتها بحالته ومن ثم يأمل فى الحصول على سبل الحياة الرغدة فى مكان آخر حيث أصبح الفقر والغنى غير بعيدين.

ث - النمو الإقتصادى

يؤدى النمو الإقتصادى إلى زيادة الطلب على يد عاملة رخيصة حيث مع إزدياد معدلات النمو يزهد سكان الدول الغنية فى شغل بعض الوظائف ذات المرتبات المنخفضة, ومن ثم يتم البحث عن عمالة رخيصة من الدول الفقيرة لشغل هذه الوظائف. كما تلاحظ حاليا إزدياد الطلب العالمى على العمالة غير القانونية والرخيصة والمستضعفة من قليلى الخبرة والكفاءة, حيث لا يبحث هؤلاء عن تأمينات أو معاشات أو رعاية صحية وإجتماعية مما أدى إلى تفضيل تشغيل الأجانب الوافدون بطريقة غير شرعية (الكتبى, 2008).

ثانيا: عوامل سياسية وقانونية

النزاعات المسلحة:

إن النزاعات المسلحة وعدم الاستقرار السياسي تشجع على هجرة الشعوب وذلك للفرار من العنف والملاحقات العرقية، والدينية، والطبقية، والقبلية، وخير مثال عن ذلك الأوضاع السائدة في ألبانيا. بمناقشة ما يحدث في مصر في العقدين المنصرمين فإن مصر أصبحت دولة عبور للمهاجرين غير الشرعيين من بعض الدول الأفريقية التي تجتاحها النزاعات السياسية وعمليات التطهير العرقى بتلك الدول حيث يغادر أبناء تلك الدول فارين عبر الصحارى ليصل بهم المطاف إلى الأراضى المصرية، ومنهم من يجد سبل العيش بها خاصة هؤلاء النازحين من جنوب السودان فيستقروا بمصر (بالنسبة لهؤلاء تعتبر مصر دولة مقصد) كما يعمل البعض الآخر على محاولة عبور الحدود إلى إسرائيل عبر سيناء. كما يعمد البعض الآخر إلى الانضمام إلى الشباب المصرى ممن يحاولون عبور البحر للوصول إلى الساحل الجنوبي لأوروبا (خاصة إيطاليا وتركيا)، هؤلاء عادة ما يتعرضون إلى الخداع ممن يوهمونهم بتوصيلهم إلى أوروبا ولكن عادة ما يكون مصير هؤلاء المهاجرين إما الغرق أو القبض عليهم بواسطة رجال حرس السواحل بدول المقصد أو يفاجأ هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين بأنهم لم يغادروا السواحل المصرية على الإطلاق ولكن يتم إنزالهم على السواحل الغربية المصرية غير المأهولة.

المراحل الانتقالية:

أن المراحل الانتقالية تتسم بالاضطرابات السياسية والاقتصادية التي تتسبب في انتشار الفقر وقلة الرقابة، مما يؤدي إلى ازدهار الإجرام الذي يجد جواً مناسباً بعيداً عن العقوبات نظراً للفوضى السائدة، ومن بين الأعمال الإجرامية التي تبلورت في ظل هذه الظروف تهريب المهاجرين. ولعل الفترة التي تمر بها بعض الدول العربية الآن فيما يعرف بالربيع العربي سيكون لها أثر كبير في تنامي هذه الظاهرة حيث قلت فرص العمل في تلك الدول، بالإضافة إلى قلة الموارد نتيجة للإضرابات التي تعمر تلك الدول، كما أن فرص العمل المتاحة لأبناء تلك الدول في دول أخرى أصبحت نادرة جداً وتكاد تكون منعدمة حيث تخشى الدول الأخرى أن يحاول أبناء تلك الدول لحق اللجوء السياسى حال تفاقمت الأحوال السياسية لتلك الدول.

ثالثاً: عوامل إجتماعية

أ - انتشار الأمية:

تساهم الأمية في انتشار الهجرة غير الشرعية ويمكن القول أنها من بين الأسباب الأساسية حيث الأمية تساوي عدم التأهيل وبالتالي انعدام فرص العمل مما يؤدي إلى الرغبة في الهجرة، فيما يخص الأطفال يقدر عدد

الأطفال غير المسجلين في المدارس بـ 121 مليون على مستوى العالم والأغلبية إناثاً، إن الأطفال الذين يجدون أنفسهم في الشارع بعيداً عن المدرسة لا يجدون سوى العمل أمامهم منذ صغرهم، فهناك مناطق لا تتواجد فيها مدارس ولا بد من الانتقال عبر مسافات طويلة، مما يجعل الكثير منهم يتخلى عن الدراسة خاصة الإناث، كما أن العائلات تفضل تعليم الذكور وترك الإناث للأعمال المنزلية وهذه الأمية لا تمكن من الوصول إلى مناصب عمل وأجور محترمة بالإضافة إلى نقص التكوين المهني.

ب - عدم تكافؤ الفرص بين الجنسين:

إن القيم الاجتماعية الأبوية في مختلف الدول النامية تعزز هيمنة الذكور في الأسرة والمجتمع وأماكن العمل، والحكومات، وتتراوح تبعات الانحياز الراسخ الجذور إلى أحد الجنسين دون الآخر بين تفضيل البنين على البنات وبين الخيارات الشخصية والمهنية المحدودة للنساء، حيث تواجه أغلبية النساء تمييزاً قائماً على النوع بشكل من الأشكال داخل الأسرة وفي مكان العمل وفي الميدان السياسي، فبالفعل العادات والتقاليد الاجتماعية لا ترحم المرأة فتجعلها مجرد آلة للعمل وحمل الأطفال ورعايتهم.

أغلبية الفتيات لم يتم تسجيلهن في المدارس بالدول الفقيرة وذلك للبقاء في البيت للمساعدة وتولي الأشغال المنزلية، ولما يكبرن يتم تزويجهن وغالباً ما يكون ذلك رغماً عنهن، مما يجعل النساء يرغبن في حياة أفضل ويقعن في وعود المتاجرين الكاذبة، كما أن المرأة لا يحق لها في بعض الدول شغل نفس المناصب التي يشغلها الرجل كما لا تحظى بنفس الأجر مع أن لها نفس المؤهلات حيث نقص الهياكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعطى للمرأة فرص مساوية في سوق العمل أدى إلى زيادة هجرة النساء. (Cabral, 2001)

ت - العنف ضد المرأة:

في أغلبية دول العالم خاصة العالم الثالث تمثل ظاهرة العنف ضد المرأة ظاهرة مقبولة ومنتشرة، حيث في بعض الدول يصل عدد النساء التي تعاني من سوء المعاملة اليومية إلى 50%، فما زالت فكرة دونية المرأة سائدة في الكثير من المجتمعات، فالمرأة إنسان ضعيف لا تصلح إلا للولادة والأشغال المنزلية ولا بد من إخضاعها للطاعة ولو بالقوة، مما يؤدي بالكثير من النساء إلى الفرار للخروج من هذا الجو من الرعب كما يؤدي العنف إلى التفكك الأسري وبالتالي ضياع الأطفال وسهولة إغوائهم من طرف المتاجرين. (La traite des êtres humains, 2004)

فيما سبق يتضح أن هناك عوامل عديدة أدت إلى انتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية بين الدول وأن هذه العوامل تختلف باختلاف الزمان والمكان ولكن النتيجة في النهاية واحدة لبعض الأشخاص أو الجماعات التي تلجأ إلى الطرق غير الشرعية للهروب من ظروف المعيشة لتعيش تحت وطأتها أملين في الذهاب إلى مكان آخر

يتصف بالحياة الهانئة غير مهتمين بما قد يتعرضون للقرصنة لبعض الجماعات الإجرامية المنظمة لاستغلالهم للسفر بتلك الطرق غير القانونية، كما قد يستمر هذا الاستغلال بعد الوصول إلى دول المقصد فيما عرف بالاتجار بالبشر.

4 - دراسة حالة - جمهورية مصر العربية

تمثل جمهورية مصر العربية بسبب موقعها الجغرافي بقربها من الحدود الجنوبية لقارة أوروبا وحدودها المشتركة مع إسرائيل إحدى دول العبور، كما أنها بسبب الكثافة السكانية والتي أدت إلى إنتشار البطالة بين الشباب تعتبر إحدى الدول المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين من الشباب المصريين وبعض الجنسيات الأفريقية الأخرى. كما أن مصر يمكن إعتبارها دولة مقصد لبعض المهاجرين غير الشرعيين القادمين من الدول الأفريقية خاصة هؤلاء القادمون من السودان والذين قد يأتون إلى مصر للعبور ولكن بمساعدة بعض أقرانهم قد يستطيعون الحصول على وظيفة فيفضلون البقاء بمصر للعمل ومن ثم الإقامة مستغلين في ذلك أحيانا التقارب الإجتماعي. ومن ثم فهناك الآلاف من المصريين والشباب القادم من بعض الدول الأفريقية الذين يحاولون الوصول بطريقة غير شرعية إلى السواحل الأوروبية بالرغم من مشقة هذه الهجرة وأثارها الوخيمة، سواء الموت غرقا أو السجن، إلا أن هناك إقبالا كبيرا من الشباب المصرى على الفرار من أرض الوطن إلى حيث المجهول، وهو فرار من واقع بئس ظنه الشباب الخلاص طالما ضاقت بلادهم عليهم، ولم يجدوا قوت قومهم، ومن هنا بات مشهد القوارب القديمة المتهالكة المكدسة بأعداد كبيرة من راغبي الهجرة مشهد يتكرر في مصر، حيث يستقل هؤلاء الشباب بعض هذه السفن للسفر بها إلى جنوب أوروبا (قبرص، واليونان، وإيطاليا).

وفى ضوء تردى الأوضاع الإقتصادية والمعيشية، فقد يلجأ الشباب إلى السماسرة ومكاتب السفريات غير القانونية ووسطاء الهجرة الذين يتفاوضون من كل شاب ما يقرب من ثلاثون ألف جنيه مصرى للسفر، وتنتشر على الحدود مع ليبيا أو فى بعض محافظات الصعيد عصابات للنصب على الشباب، وتتقاضى منهم مبالغ طائلة بدعوى توفير فرص عمل لهم فى أوروبا ثم يهربون بهذه الأموال دون أن يحاسبهم أحد، وتنتهى رحلتهم إما بالموت أو السجن والترحيل. وهناك طريقة أخرى لتهريب المهاجرين غير الشرعيين، وذلك بالتسلل عبر الطرق البرية إلى ليبيا، ومن ثم إلى إيطاليا، أو عن طريق الأردن ثم السفر إلى قبرص أو تركيا أو اليونان.

5 - الدور المصرى فى مكافحة الهجرة غير الشرعية

نتيجة للأخطار غير الشرعية، وإستكمالا للدور الذى تلعبه مصر فى مكافحة هذه الظاهرة فقد كان هناك العديد من التحركات السياسية التى من شأنها العمل على الحد من تلك الظاهرة، مثال على ذلك التعاون المثمر

والبناء القائم بين مصر ومنظمة الهجرة الدولية فى مكافحة الهجرة غير الشرعية وخاصة الإستراتيجية التى تبنتها الحكومة المصرية متمثلة فى وزارة القوة العاملة من أجل تسهيل الهجرة الشرعية ودخول المهاجرين إلى الدول المستقبلية لهم وتسهيل حالتهم الإجتماعية فى دول المهجر عن طريق دعم صلاتهم الثقافية والإجتماعية والإقتصادية بالوطن الأم مصر. يتأتى ذلك بتبنى إستراتيجية الإستفادة من الموارد البشرية والمالية الناتجة عن ظاهرة الهجرة الشرعية فى عملية التنمية فى البلاد وبرنامج تطوير أداء عمليات التدريب المهنى الذى يهدف إلى إكساب العمالة المصرية الراغبة فى الهجرة إلى الخارج المهارات اللازمة إلى جانب مشروع الحملة القومية الإعلامية لتوعية الشباب المصرى بمخاطر الهجرة غير الشرعية والذى يهدف إلى الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية, كما أن الهجرة الشرعية تمثل ظاهرة صحية ومصدرا للإثراء الإقتصادى والإجتماعى لمختلف الدول فى ضوء الإتفاقيات مع الدول الأخرى, وذلك من خلال إنتقال الأيدي العاملة بحيث يكون إنتقال الشباب المصرى إنتقالا شرعيا يحفظ حقوقه. كما امتد نشاط وزارة القوة العاملة بالتعاون مع مؤسسة التشغيل اليونانية بإفتتاح وتشغيل 6 مكاتب لمعلومات وإستشارات الهجرة فى 6 محافظات وهى الأكثر تصديرا لظاهرة الهجرة غير الشرعية وذلك لتوعية الشباب بالطرق والآليات الواجب إتباعها فى حالة الهجرة وقوانين دول المهجر والمهن الأكثر طلبا هناك.

بالإضافة إلى الحملة التى أطلقتها وزارة الأسرة والإسكان للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية بعنوان "الهجرة الآمنة والبدائل الإيجابية للشباب المصرى" التى تتم بالتعاون مع إيطاليا, وتهدف لزيادة الوعى بمزايا الهجرة الشرعية والتأكيد على حقيقة أن إكتساب المهارات المهنية واللغوية من شأنه تعزيز فرص الشباب المصرى داخل وطنهم وفى الخارج حيث أن هذه الحملة تعد مرحلة تجريبية وتستهدف محافظة الفيوم فى أنشطتها, حيث تتركز بها ظاهرة الهجرة غير الشرعية لإيطاليا ومن المتوقع أن يتم تمديد الحملة فى نهاية الأمر إلى محافظات مصر الأخرى, وذلك بإنشاء مدرسة للتدريب المهنى والتعليم الفنى بقرية "تطون" بالفيوم كنواة للحد من تلك الظاهرة بتمويل من إيطاليا, هذا إلى جانب مساهمات العديد من الجهات والهيئات ومؤسسات المجتمع المدنى.

من جهة أخرى, كان لابد من الإهتمام بالجانب الأمنى والذى برز من خلال الإتفاقية التى أبرمت بين وزارتى الداخلية بمصر وإيطاليا بشأن الهجرة غير الشرعية وسبل مكافحتها حفاظا على أرواح الشباب الذين يدفعون حياتهم ثمنا لهذه الظاهرة. تعد إيطاليا أول دولة أوروبية توقع معها مصر إتفاقية من هذا النوع حيث تتضمن تبادل المعلومات بين الأجهزة الأمنية فى الدولتين حول الهجرة غير الشرعية وجرائم الإرهاب ومختلف أشكال الجريمة المنظمة. أيضا أكد وزير الداخلية الإيطالى أن توقيع هذه الإتفاقية يأتى من قناعة أكيدة لدى دولته بخطورة ظاهرة الهجرة غير الشرعية على أمن مصر وإيطاليا وتهديدها لحياة الضحايا الذين يدفعون أموالهم

للنصابين, وقد حدد المشرع المصرى نطاق العمل لمواجهة تلك الظاهرة والتي عرفها تحت بند الإتجار بالبشر
قانون للحد والقضاء على تلك الظاهرة (ملحق رقم 1) والمعروف بقانون رقم 64 لسنة 2010 بشأن مكافحة
الإتجار بالبشر.

الخلاصة

يواجه المهاجرون غير الشرعيين مخاطر عديدة أثناء الهجرة غير الشرعية وذلك إما عن طريق الموت أثناء
السفر فى حين أن الناجين من الموت يواجهون العقوبات إما بالحبس أو الترحيل إلى دولهم مرة أخرى. كما تعتبر
هذه الظاهرة صادمة لحقوق الإنسان مشينة للعالم فالمهاجرون جزء من الحل وليسوا المشكلة ولايجوز أن
يتحولوا إلى كبش فداء لمجموعة واسعة من الأمراض الإجتماعية والجشع وبالتالي يجب التعامل مع قضايا
الهجرة غير الشرعية باعتبارها ظاهرة وليست مشكلة لأن الهجرة وانتقال الناس من موطن لآخر بهدف العمل أو
غير ذلك لايعتبر مشكلة كما أن حرية التنقل هى حق متاح لكل البشر ولايجوز تقييدها لأسباب سياسية أو
اقتصادية أو إجتماعية وقد أكدت الكثير من التقارير الدولية لمنظمة العفو ومنظمة العمل الدولية عن أهمية تعزيز
حقوق المهاجرين ووقف الإنتهاكات التى يتعرضون لها وضرورة معالجة المشكلات التى أدت لتفاقم ظاهرة
الهجرة غير القانونية وتوفير الحماية لهم, ولذلك يجب حماية حقوق الناجين منهم والذين يصلوا لبلدان المهجر
دون أوراق قانونية حيث يتعرضون لأنواع شتى من القهر خاصة أنهم لن يتمكنوا من العودة مرة أخرى
لأوطانهم ويجب مطالبة الحكومات بالتصديق على إتفاقية العمال المهاجرين ومطالبة الحكومات التى صدقت
على الإتفاقية بتنفيذ ما جاء بها لكفالة حقوق المهاجرين والجدير بالذكر أن الإتفاقية أصدرتها الأمم المتحدة عام
1990.

التوصيات

- 1- يجب على كل الدول توفير الوسائل والمعدات لقوات حرس الحدود خاصة الدول التى تتميز بسواحل
طويلة مثل جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية وذلك بتقديم مساعدات وميزانيات مرتفعة
وخاصة حماية وحراسة الأماكن التى تتميز بأنها نقطة إنطلاق لقوارب المهربين.
- 2- الوقاية تبقى دائما خير من العلاج, لذا على الدول القيام بحملات التوعية فى كل من دول المصدر
والعبور والمقصد وذلك لإعلام أكبر قدر ممكن من الشعب والشباب خاصة عن مخاطر الهجرة غير
الشرعية, حتى لا يقع المهاجرون فى شرك المهربين والموت أثناء السفر. كما يجب عرض كل الطرق
والوسائل التى يستعملها المهربون لتجنيد المهاجرين وضحايا الإتجار بالبشر حتى يتمكن الأفراد من أخذ

حذرهم, والإستعانة بوسائل الإعلام لتوعية أكبر قدر من الأشخاص مع القيام بدورات تدريبية فى المؤسسات والمدارس.

3 - لابد أن تقوم الحكومات بمكافحة العنف ضد المرأة ومنح المرأة الحق فى التعليم والعمل والحصول على أجر مماثل للأجر الذى يتقاضاه الرجل.

4 - التنسيق بين دول المقصد والدول المصدرة للمهاجرين للحد من صرامة الدخول إليها, وفتح القنوات المشروعة حتى لا يلجأ المهاجرون إلى شبكات التهريب.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- 1 - الكتبي، آمنه، (2008). الشباب والجريمة: دراسة ميدانية, مركز بحوث الشرطة, شرطة الشارقة, الشارقة.
- 2 - عبد العظيم، حمدي، (2005)، عولمة الفساد وفساد العولمة. الدار الجامعية للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية.
- 3 - المادة 3 من بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، (2000).
- 4 - يونس، كريم عبد العزيز نظمي (2011)، الهجرة غير الشرعية, توصيف وطرق مكافحة تلك الظاهرة. رسالة مقدمة للأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري لاستكمال متطلبات منح درجة الماجستير.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. B. Etemad, (2002): L'Europe et le monde colonial, Cinq siècles d'histoire économique et sociale. Paris.
2. Cabral, Georgina, (2001): les Formes Contemporaine d'esclavage dans 6 pays de l'union européenne: Autriche, Belgique, Espagne, France, grande Bretagne, Italie, CCEM, Février, paris.
3. La traite des êtres humains en Afrique, opus cite, (2004).

